السبل القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية للأفارقة

Legal Ways of Combating Illegal Migration of Africans

بساس محمد[1]، سويقي حورية[2]

[1] جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت، mohamed.bessas@univ-temouchent.edu.dz

[2] جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت، horiya.souiki@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام:2022/08/06 تاريخ القبول: 2022/12/28 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص:

للهجرة المنظمة مردوداً إيجابياً كبيراً، سواء على المجتمعات المُهاجَر منها أو المُهاجَر إليها بما في ذلك نقل المهارات وإثراء الثقافات، لكن بقدر ما يسهم المهاجرون في بناء المجتمعات المستضيفة، بقدر ما يمثل ذلك خسارة موارد بشريّة للدول المُهاجَر منها.

كما أن الهجرة قد تتسبب في خلق توترات سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة في البلدان المُهاجَر إليها، وهو ما جعل موضوع الهجرة غير الشّرعيّة ينتقل إلى صدارة الاهتمامات الوطنيّة والدوليّة، وأصبحت الهجرة الوافدة من المسائل المقلقة في عدد متزايد من البلدان، الأمر الذي حدا بهذه البلدان، لاسيما في السنوات الأخيرة إلى تشديد الإجراءات تجاه المهاجرين إليها وطالبي حق اللجوء بأشكاله.

كلمات مفتاحية: الأمن، الجريمة المنظمة؛ الخطر؛ سبل المكافحة، الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

There are multiple causes of the illegal immigration, and the increase of the immigrants' number, especially in from the third world countries, the main reasons of this phenomenon are, the lack of job opportunities and the huge difference between those countries and the rich ones, which has been confirmed by the U.N reports. This phenomenon remains even more complicated being hidden and pervasive worldwide, it appeared under immigrants' circumstances counting my country, it became number one concern worldwide and a research topic in many conferences, security, and political seminars in the search of mechanisms and measures to eliminate illegal immigration.

Keywords: Danger ; Irregular migration ; Organized crime ; Security ; Ways of combating.

المؤلف المرسل: بساس محمد، **الإيميل:** mohamed.bessas@univ-temouchent.edu.dz

مقدمـــة:

تضرب جذور الهجرة بعيدا في أعماق التاريخ، إذ لازمت الوجود البشريّ منذ القدم وساهمت في إعمار الكون، كما لعبت دوراً هاماً في تلاقي المجموعات البشريّة المختلفة وتشابك الثقافات والمعتقدات، فمنذ القديم والإنسان يرتحل ويهاجر من مكان إلى آخر دون قيود أو عوائق، غير أنّ الأمر اختلف في العصر الحديث، فمع تشكل الدّولة التي باتت تفرض وصاية سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة على الحدود، أصبحت لظاهرة الهجرة شروطا إداريّة وتنظيميّة أكثر تعقيدا يتولى أمرها المعنيون بإدارة الدّولة تبعا لما تتطلبه مصالح هذه الأخيرة، فظهور الثورة الصناعيّة وما أفرزته من تطور في القوانين المحليّة والدوليّة، فرض مقتضيات وقوانين ساهمت إلى حد كبير في تقليص حريّة تنقل الأشخاص والأملاك، فاعتماد مبدأ الحدود وما تبعه من إجراءات، ونزاع المصالح السياسيّة والاقتصاديّة خفف وتيرة الهجرة النظاميّة، خاصة من دول الجنوب الفقير إلى دول الشمال الغني، مما تمخض عنه في المقابل ولادة ظاهرة خطيرة ومستعصيّة هي ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة.

وقد لازمت الظاهرة الكائن الحي بحثاً عن الأفضل حتى مع توفر الاستقرار، وتزداد أهميتها مع ظهور ملامح التباين في الخيرات والثروات، ولعل الفقيه الديموغرافي الفرنسي "ألفريد سوفي" يكون قد لخّص إشكاليّة الهجرة بقوله: "...إمّا أنّ ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإمّا أن يرحل البشر حيث توجد الثروات...".

بعد انقضاء فترة الستينات من القرن الماضي أصدرت أوروبا قوانين تجرم الهجرة السريّة إلى أراضيها وتبنت إجراءات قانونيّة لردعها، وقد كان لذلك أثر عكسي حيث استفحلت الظاهرة بشكل ملفت للانتباه، وابتكرت وسائل وطرق جديدة يستخدمها مرشحي الهجرة السريّة في الجزائر، فأخذت أبعاداً خطيرة في السنوات الأخيرة، تظهر بشكل مأساوي في صورة آلاف المهاجرين الذين حاولوا العبور إلى الشاطئ الآخر، والعشرات منهم الذين اكتشفت جثثهم في عرض البحر في مراحل متقدمة من التعفن، وآخرون ممن يجهل مصائرهم.

ويصعب تحديد حجم الظاهرة نظراً لطبيعتها بسبب وضع المهاجر السري الذي يشمل أصنافاً متباينة، فمنهم من يدخل بطريقة غير قانونيّة إلى دول الاستقبال أو العبور ولا يسوى وضعه القانونيّ، ومنهم من يدخل بطريقة قانونيّة ويمكث هناك حتّى بعد انقضاء المدّة المرخص بها.

وتبقى الجزائر من بين الدول الإفريقيّة الّتي تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة، حيث تعتبر منطقة عبور وانطلاق للهجرة غير الشرعيّة في نفس الوقت، بحيث تستقبل المهاجرين السريين من دولٍ إفريقيّة، كما تعتبر مكان انطلاق المهاجرين غير

الشرعيين الجزائريين إلى إيطاليا من الجهة الشرقيّة خاصة ولايتي عنابة والطارف، وإلى إسبانيا من الجهة الغربيّة خاصة ولايات وهران، تلمسان وعين تموشنت.

سنسعى من خلال هذه الدراسة الوقوف على العوامل التي تساهم في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر الجزائر وتأثيراتها على المجتمع، وكذا التعرف على السبل القانونية لمكافحها.

إنّ تنامي ظاهرة الهجرة السريّة وإصرار المهاجرين على بلوغ الضفة الأخرى من البحر رغم ما تحمله الظاهرة من أبعاد مأساويّة ومخاطر تصل إلى حد الهلاك، تدفعنا لطرح الإشكاليّة التاليّة: **ما هي الأسباب والعوامل الحقيقيّة لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر الجزائر؟ وما مدى نجاعة السبل القانونية الموضوعة لمكافحتها؟**

من الأسباب الذاتيّة لاختيار موضوع البحث، هو العامل الوظيفي بحكم الانتماء لمؤسسة أمنية يناط بها قانونا مهمة مكافحة الظاهرة. إضافة إلى الأهميّة البالغة لدور الوحدات الأمنية في مكافحة هذه الظاهرة بالنظر إلى أبعادها المأساويّة وأثارها السلبيّة، كان من المهم معرفة الأسباب والدوافع المحفزة على إقدام هؤلاء المهاجرين على المغامرة بكل ما يملكون في سبيل العبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط، رغم ما يحيط ذلك من أخطار، هم أول العارفين بها. وأما الأسباب الموضوعيّة التي دفعتنا للخوض في هذه الدراسة، كون الهجرة السريّة، ظاهرة حيويّة وموضوع الساعة، أخذت أبعادا وطنيّة، إقليميّة ودوليّة خطيرة، وشغلت مساحة هامة في الإعلام.

تكمن أهمية البحث في موضوع الهجرة غير الشرعية، في أنّه يطرح نفسه بإلحاح، فقد أخذت الظاهرة أبعادا وطنيّة، إقليميّة ودوليّة، وأصبحت تأخذ مساحات كبيرة في الإعلام، وعليه يمكن الحديث عن أهميّة البحث انطلاقا من الأهميّة النظريّة وتتجلى من خلال حيويّة الموضوع المتناول، الذي يأخذ أبعادا مأساويّة جد خطيرة نتيجة العلاقة التي تجمع الظاهرة بالجريمة المنظّمة (الإرهاب، تبييض الأموال، المتاجرة بالبشر...الخ). الأمر الذي يستوجب دراستها من طرف كل الجهات والبحث في أسبابها والعوامل الدافعة إليها قصد تطوير سبل مكافحتها.

من أجل استيفاء ما يتطلبه الموضوع من البحث والدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهما المنهجين المناسبين لهذا النوع من الدراسة وفق النّطاق المحدّد للدّراسة في جانبه الأكاديمي، وذلك من خلال تقسيم الموضوع إلى قسمين أساسيّين:

المحور الأول: واقع ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة في الجزائر والآثار المترتبة عنها.

المحور الثاني: علاقة الهجرة غير الشّرعيّة بالجريمة وسياسة الدّولة للحد منها.

المحور الأول: واقع ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة في الجزائر والآثار المترتبة عنها

بوصفها ظاهرة عالميّة، فإنّ الهجرة غير الشّرعيّة أو كما تسمى "الهجرة السريّة"، قد خرقت كل الحواجز الطبيعيّة، وداست على كل القوانين مهما كانت صرامتها، حيث شهدت أواخر العصر الحديث زيادة في عدد المهاجرين السريين، رغم كل الإجراءات الصارمة التي اتخذت للحّد من تفاقم هذه الظاهرة، التي تواجهها معظم دول المعمورة، لما ألحقته من مشاكل وصعوبات للدول المستقبلة. فالجزائر كبقيّة دول العالم التي مستها ظاهرة الهجرة السريّة، تعيش هي الأخرى تحت انعكاساتها وما تخلفه من نتائج كارثية، وإن تشخيص هذه الظاهرة ليس بالأمر الهين بل يتطلب دراسة معمقة وشاملة.

أولاً: واقع ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة في الجزائر

ندرس هذا العنصر من خلال التطرق إلى تطور ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة في الجزائر، أسبابها ودوافعها وأخيراً المسالك والأساليب المنتهجة من طرف المهاجريين غير الشرعيين، وذلك على النحو التالي:

1. تطور ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة في الجزائر

تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافيّ المتميز، واسطة ربط بين المغرب العربيّ الكبير وجنوب الصحراء الكبرى من ناحيّة، وبوابة بحريّة على دول أوربا الغربيّة عبر واجهتها المتوسطيّة خاصة مع إسبانيا وإيطاليا بالدرجة الأولى، ومن هذا المنطلق فإنّها تشكل منطقة متميزة لتصدير، استقبال وعبور المهاجرين في آن واحد، فهناك من يهاجر منها سرياً وبطرق غير شرعيّة إلى الخارج، وهناك أيضا من يدخلها سريا، وبين هذا وذاك، هناك من يعتبرها نقطة عبور أساسيّة، حيث يدخلها سرياً ليمر إلى دول أخرى بنفس الطريقة غير الشّرعيّة.

غير أن الظاهرة في حد ذاتها كانت متواجدة منذ زمن بعيد، حيث ذُكر أنّه كانت هناك محاولات للهجرة غير شرعيّة إلى فرنسا بين الحربين العالميتين، لكنّ المحاولات كانت تتسم بطابع خاص يميز تلك الفترة والذي يختلف عن الظروف الحاليّة، فبعدما عرفت الجزائر ظاهرة الهجرة بصفة عامة بكل أنواعها وأصنافها، من هجرة العمال الكبيرة إلى أوروبا، في فترة الاستعمار إلى منتصف السبعينيات "مرحلة هجرة الكفاءات والأدمغة"، كان من القدر المحتوم أن تعرف الجزائر أنواعاً أخرى من الهجرة خاصة في ظل التحولات والتغيرات الداخليّة التي طالت الوضع الداخلي من جهة ومن جهة أخرى المجتمع الدولي والقاري بصفة عامة. (بن زيوش، 2005، صفحة 78)

بحكم هذا الموقع الإستراتيجي في شمال القارة الإفريقيّة، المطل على جنوب أوروبا والمحاذي لسبعة دول، شساعة المساحة والامتداد اللامتناهي لحدودها البرّيّة المقدرة بـ: 6140 كلم، والتي يصعب مراقبتها، زيادة إلى ما ميز البلاد من نهضة

تنمويّة ملحوظة مقارنة بدول الجوار وباقي دول القارّة السمراء فقد كان لكل هذه العوامل الأثر البالغ والمحفز على الهجرة إليها بطريقة غير شرعيّة في محاولة للاستقرار بولاياتها الجنوبيّة بصفة نهائيّة أو مؤقتة إلى حين توفر فرص الانتقال إلى الشمال ومن ثم العبور مرّة أخرى نحو القارة الأوروبيّة. (بن زيوش، 2005، صفحة 101).

تمتد جذور ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة للأفارقة في الجزائر إلى سنة 1963، أين كانت محطة لاستقبال العديد من اللاجئين الماليين والنيجيريين ذوي الأصول التارقيّة الذين فروا من بلادهم، خوفا من التصفيّة العرقيّة على إثر الهزيمة التي مُنيوا بها في حربهم ضدّ السلطات الحاكمة آنذاك. (عياد، 2002، صفحة 93).

إضافة إلى هجرتهم ثانيّة سنتي 1972 و1973 نتيجة المجاعة (صالح، 2005، صفحة 117)، جرّاء موجات القحط التي ضربت البلدين نهايّة الستينيات ومطلع السبعينيات، حين سارعت الجزائر إلى إغاثتهم واستقبالهم في مخيمات للاّجئين في أقصى الجنوب الجزائري. هاتين الحادثتين لا تمثلان سوى بدايّة لما ستعرفته الهجرة غير الشّرعيّة فيما بعد، حيث أخذت الظاهرة تناميا ملحوظا ومستمرا، بدايّة من تلك الفترة ومرورا بسنوات الثمانينيات إلى التسعينيات، ووصولا إلى الحالة المقلقة التي نعرفها الآن مع مطلع الألفيّة الثالثة، فمنذ تلك الفترة شهدت القارة الإفريقيّة تحولات وتقلبات كبيرة دفعت العشرات بل الآلاف من الأفارقة من مختلف البلدان والجنسيات، إلى هجرة أوطانهم والتوجه نحو الشمال بحثا عن غدٍ أفضل.

إلى جانب موجات القحط والجفاف التي ضربت العديد من الدول الإفريقيّة، عصفت بأخرى كوارثا طبيعيّة (فياضانات، زلازل...) أتت على الحرث والزرع ودمرت المنشآت والبنى التحتيّة لهاته الدول ما أسفر عن تشرد الآلاف من سكان هاته الأخيرة وبقائهم دون مأوى نتيجة ضعف الحكومات وعجز سياساتها عن تدارك الأوضاع وتوفير الحّد الأدنى مما يضمن العيش الكريم، الشيء الذي أدى بالكثير من السكان إلى الهجرة خارج الأوطان بشتىّ الوسائل والإمكانات وفي أغلب الأحيان بالطرق غير الشّرعيّة، مجازفين بأرواحهم بغيّة تحقيق الحلم في الظفر بحياة كريمة (الغوري، 2017، صفحة 123).

لقد كانت بدايّة الهجرة غير الشّرعيّة إلى الجزائر، كما سبق وذكرنا آنفا خلال فترة الستينات والسبعينات، بدافع الهروب من الظروف الطبيعيّة القاهرة والنزاعات المسلحة، التي كانت تهدد أرواح الفارين، فاقتصرت في البدايّة على المواطنين من دولتي مالي والنيجر، لكن سرعان ما ظهرت موجة أخرى لنفس الفئة من المهاجرين خلال فترة الثمانينات.

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وإضافة للتوافد المستمر للمهاجرين القادمين من القارة السمراء على اختلاف جنسياتهم وشرائحهم الاجتماعيّة، فقد شهدت الجزائر

نزوحاً جديداً للمهاجرين، تمثل في دخول نازحين من القارة الآسيويّة، حيث وصلت أعداد من المواطنين السوريين مع نهايّة التسعينات إلى أرض الوطن، تبعتها مع بدايّة العشريّة الأولى من الألفيّة الثانيّة، موجة من المهاجرين القادمين من شبه القارة الهنديّة (الهند، باكستان، بنغلاديش)، هذه الفئة الأخيرة على عكس السوريين الذين قدموا لغرض العمل، فإنّ الهنود الباكستانيين والبنغاليين قدموا قصد العبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط ومن ثم الوصول إلى بريطانيا، وكان ذلك نتاج وجود صعوبات جمة حالت دون أهدافهم عبر الطرق والمنافذ المؤديّة إليها عن طريق تركيا، البلقان وأوربا الوسطى (مناد، 2004، صفحة 61).

لقد اتخذت ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة التي عرفتها الجزائر في الماضي، منحىً جديداً يختلف عما هي عليه في الوقت الراهن، حولها من منطقة عبور إلى دولة عبور واستقبال، بعد أن كان حلم المهاجر هو المرور المؤقت عبرها، للوصول بكل الطرق المتاحة إلى أوروبا، قصد العمل وتحصيل المال، حتى أصبح من الصعب جداً عليه الدخول إلى التراب الأوربي، نتيجة القيود والإجراءات المشدّدة التي اعتمدتها الدول الأوروبيّة للحيلولة دون وصول المهاجرين السريين إليها، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى الاستقرار المؤقت في بلدان العبور ريثما تسمح الفرصة لتكرار المحاولة (مناد، 2004، صفحة 72).

لقد ساهمت كل تلك العوامل إلى جانب السياسة الأوربيّة المتشدّدة وانسداد غالبيّة الطرق المؤديّة إلى الضفة الشماليّة في جعل الجزائر بلد استقبال وعبور لأعداد كبيرة من الراغبين في الهجرة غير الشّرعيّة على اختلاف جنسياتهم وبلدان قدومهم، حيث يتمركز غالبيّة هؤلاء المهاجرون في المدن الشماليّة الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، تلمسان، إضافة إلى مدن الجنوب الكبير التي يعبرون من خلالها، مثل، أدرار، جانت، إليزي وتمنراست -نقطة التماس بين أقصى الجزائر والجوار الإفريقي- التي تعتبر محطة للعديد من الأفارقة المتسللين إلى الجزائر بصفة غير رسميّة، ليتم انتشارهم في المناطق الهادئة نسبيا، كغرداية التي أصبحت معبراً للمهربين وملجأ للمهاجرين السريين وكذلك الجلفة، أين يوفر لهم مكان التجمع لدى معارفهم وذويهم أومن مثيلي جنسيتهم، بعدها يلجؤون للبحث عن أعمال لكسب بعض الرزق والمال بعيدا عن أعين مصالح الأمن، فإن لم تثمر محاولات البحث عن عمل مؤقت لجمع المال والتوجه نحو مدن الشمال، توجهت مجهوداتهم نحو الانضمام إلى عصابات السرقة والاحتيال على المواطنين الجزائريين. (بن زيوش، 2005، صفحة 93)

كثيراً ما يمكث المهاجرون غير الشّرعيّون في مدن الجنوب الكبير لمدة مؤقتة، إن لم يكن بصفة دائمة خاصة منهم الماليين والنيجيريين نظراً للروابط القبليّة، العرقيّة والتسهيلات التي يتلقونها من طرف سابقيهم من ذوي جنسيتهم والذين اندمجوا داخل

المجتمع الجزائريّ الجنوبيّ، أما البقيّة الراغبة منهم في الوصول إلى القارة الأوربيّة فغالباً ما تكون وجهتهم العاصمة نظراً لما توفره هاته الأخيرة من فرص العمل وسبل المواصلات بأي اتجاه انطلاقاً منها.

لكن الواقع يرجح فرضيّة مكوثهم بالعاصمة وضواحيها بحثا عن العمل والسبل الكفيلة بتسويّة وضعيتهم بصفة تتماشى مع القوانين الساريّة المفعول في البلاد ومن ثم الاستقرار الدائم، في حين تسعى البقيّة إلى بلوغ مدينة وهران إلى تلمسان وصولاً إلى مدينة مغنيّة المتاخمة للحدود الجزائريّة المغربيّة حيث ظهر تزايد عدد النازحين من دول الجوار مالي، النيجر، السنيغال وتشاد، واستغلوا هذه الفرصة للدخول إلى الجزائر كمرحلة أوليّة للوصول إلى أوروبا (ناصر، 2005).

إزدادت الأوضاع حدّة خلال التسعينيات من القرن الماضي، في فترة الأزمة التي عرفتها الجزائر، ومن جهة أخرى دخول عنصر جديد في الظاهرة ألا وهو الطابع القاري (السرياني، 2005، صفحة 65)، حيث لم تصبح الظاهرة تخص الجزائريين وحدهم فقط، بل اتسعت لتمس العديد من الأفارقة الذين قدموا إلى الجزائر بطريقة غير شرعيّة إما للبقاء فيها أو العبور إلى أوروبا.

2. أسباب ودوافع الهجرة غير الشّرعيّة عبر الجزائر

ترجع أسباب ودوافع الهجرة غير الشّرعيّة عبر الجزائر إلى أسباب طبيعيّة تتعلق بالتغيرات المناخية، أسباب اقتصاديّة واجتماعيّة، أسباب سياسيّة وعرقيّة وأسباب أمنيّة فالإنسان ومنذ قديم الزمان وهو في صراع مستمر مع الطبيعة، وفي سعي دائم إلى البحث عن أماكن يكون مناخها جيدا ومعتدلا، لما للمناخ الأثر الكبير في بناء الحضارات؛ ومن هنا جاءت هجرة الإنسان بسبب هذا العامل.

وقد يكون من الخطإ الإعتقاد بأنّ تأثيرات التغيرات المناخية في مجال الهجرة غير الشرعية تقتصر على الدول الفقيرة فحسب، بل تهم الدول الغنية أيضا، حيث أنّ الظروف المناخية القاسية التي تسود بعض البلدان الإفريقية وأمريكا اللاتينية والآسيوية، كإرتفاع درجات الحرارة وإنخفاضها بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالبراكين والزلازل والفيضانات وغيرها، من شأنها أن تلعب دوراً كبيراً في تفاقم هذه الظاهرة (لويجي، 2014).

أ. أسباب طبيعيّة تتعلق بالتغيرات المناخية

إن الفرق الشاسع في المستوى المعيشي بين الدول المصدرة للهجرة وتلك المستقبلة ناتج عن تدبدب وتيرة التنمية في الدول الفقيرة، التي لازالت تعتمد في اقتصادها على طرق تقليدية في مجال الفلاحة والتعدين، وهما القطاعان اللذان يزالان مرتبطين بالأمطار، وكذلك بتأثيرات السوق الدولية وهو ماله من انعكاسات سلبية على مستوى مجالات التشغيل، وهكذا لم يبق أمام الراغبين في حياة الأفضل من الشعوب الدول الإفريقية إلا الهروب من هذا الواقع المر. ويتعلق الأمر بدول الساحل الإفريقيّ

المحاذيّة للجزائر، حيث تشهد هذه الدول تقلبات طبيعيّة قاسيّة، كالتصحر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش وكذا الجفاف باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري أين تقل النسب المئويّة لسقوط الأمطار في السنة، وحلول الجفاف الذي يحدث كل عشرة أو عشرين سنة، حيث يدفع سكان دول الساحل على الخصوص إلى النزوح نحو الجنوب الجزائري، وعرف التاريخ الحديث نزوحين، الأول سنة 1963 والثاني في بدايّة السبعينات (مناد، 2004، صفحة 103).

هذا النزوح، لا يتم فرادى، ولكن بالمئات والآلاف من الناس المتضررين من انعدام الماء والطعام. ومشكل هؤلاء الأشخاص يعالج كلاجئين، وفي هذه الحالة لا تتحمل الدّولة المستقبلة المصاريف وحدها ولكن هناك المحافظة الساميّة للاجئين هي التي تتكفل بالملف كله بالتعاون مع منظمات غير حكوميّة والهيئات الدوليّة الأخرى كالمنظّمة العالميّة للصحة والمنظّمة العالميّة للتغذيّة والصندوق العالمي للزراعة وغيرها (السرياني، 2005، صفحة 88).

انطلاقاً من كل هذا، يبقى اللاجئون في مراكز الاستقبال أو المخيمات -كما تسمى عادةً-فاللاجئ له نظام خاص به، وكل لاجئ يخرج من المخيم بدون إذن يعتبر مهاجراً غير شرعي ويقع تحت طائلة القانون. وكذلك الموقع الجغرافي للجزائر بصفتها واجهة بين قارتي أوروبا وإفريقيا وانفتاحها على عدة دول إفريقيّة جعل منها نقطة عبور هامة نحو أوروبا. كما تساهم شساعة الحدود الجزائريّة في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة، إذ تنفتح الحدود البريّة الجزائريّة على سبعة دول هي: تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربيّة، والمغرب الأقصى.

ب. أسباب اقتصاديّة واجتماعيّة نتيجة التقلبات المناخية

إن الأسباب الطبيعيّة تنعكس لا محال على اقتصاد البلد المتضرّر، فالمنتوج الزراعيّ الغذائيّ يصبح غير كافي أو منعدم أحياناً نتيجة لنقص المياه وكذلك الحال بالنسبة للمواشي التي تموت بدون شّك، لهذا يضطر السكان الهجرة إلى المدن حيث من المحتمل إيجاد ما يقتاتون به، وبما أن النشاط الاقتصاديّ يصبح مشلولا، فيؤثر بالضرورة على كامل الحياة الاجتماعيّة للسكان المحليين، يضاف إليها النمو الديموغرافي الهائل مرفوقا بتفشي مختلف الأمراض، وهذا إذن ما يدفع كل من هو قادرا صحيا ونوعا ما ماليا إلى النظر أبعد، إلى جهات حيث يمكنه العمل والعيش، إلى الهجرة إلى أوروبا عبر الجزائر عموما بالنسبة للأفارقة (دكاك، 2008). وكذلك العولمة التي تزحف على العالم والتي جعلت منه قريّة صغيرة وجعلت الشباب في كل أنحاء المعمورة يتطلع إلى عوالم أكثر تطوراً أو إغراءا من خلال انتشار تكنولوجيات وسائل الإعلام على إختلافها، إذ رسمت توجهات الشباب ودفعته إلى الطموح في ولوج العالم المتطور قصد تحسين ظروف معيشته.

جـ . أسباب سياسيّة وعرقيّة لعدم إستقرار الأمن القومي

وذلك راجع إلى الأنظمة السياسيّة الهشــة المبنيّة على الانتمــاء العرقـيّ والعقائديّ في دول الصحراء الكبرى "المالي والنيجر" نجم عنه صراعات سياسيّة أدت إلى معارضة مسلحة في الشمال، أجبرت العديد من السكان إلى النزوح بكثافة إلى الجنوب الجزائريّ بحثاً عن الأمن والاستقرار، وهو ناتج في أغلبها عن النعرات والصراعات القبليّة والسياسيّة (السرياني، 2005، الصفحات 90-93).

د. أسباب أمنيّة مرتبطة بالنزاعت وتغيرات المناخ

إن النزاعات القائمة في الكثير من دول العالم الفقير أسبابها عرقيّة، قبليّة ونادرا ما تكون سياسيّة، وتقوم معظمها على شكل حروب أهليّة لا يرحم فيها أحد. والأمثلة في هذا المجال عديدة مثل كمبوديا إلى لبنان إلى رواندا إلى مالي والنيجر وبوليفيا والمكسيك وغيرها، فالسكان أو الأقليات المضطهدة في هذه البلدان تلجأ دائماً إلى الدول المجاورة، حيث تجتمع في مخيمات تحت إشراف المحافظة الساميّة للاجئين (شرابي، 1999، صفحة 45).

هذا، وفي ظلّ تفشّي أزمة المناخ العالميّة، يعاني الأشخاص الذين يعيشون في منطقة الساحل بشكل مباشر آثارها السلبيّة عند هجرتهم، وفي هذا الصدّد أرجعت مفوّضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان في تقرير حديث لها، أن الأسباب ترجع إلى عدم إستقرار درجات الحرارة في دول الساحل، حيث أنّها ترتفع بمعدل أسرع بنسبة 1.5 مرة من المتوسط العالمي؛ كما أنّ تقلص معدل تساقط الأمطار، من شأنه أن يؤدي لا محالة إلى الجفاف، وإن سقطت فهي غير منتظمة حيث يكون مؤداها فيضانات بشكل متكرّر. ومَن يعيش في المدن، لا سيما في المناطق الساحلية، معرّض أيضًا للخطر، مع ارتفاع منسوب مياه البحر ووتيرة الفيضانات (حسين، 2019).

وبهذا، تختفي سبل العيش شيئًا فشيئًا مع تناقص المحاصيل وفقدان المراعي، ويضطر الكثير من الناس إلى الرحيل في غياب أيّ خيار آخر، مع الإشارة إلى أنّ هذا الخيار غير متاحٍ بالنسبة إلى العديد من الناس، ما يؤدّي إلى تفاقم حالة الضعف التي يعيشونها أصلاً.

ثانياً: الآثار والانعكاسات السلبيّة لظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة

أثرت الهجرة غير الشّرعيّة سلباً على مختلف المجالات التي تنشط حركة المجتمع وديناميكيته وأعاقت التطور الاقتصاديّ للدول المستقبلة، لاسيما منها دول العبور كما تمخض عنها الكثير من الآثار السلبيّة على المجتمعات نذكر منها (نيبوش، 2019، صفحة 18):

1. الآثار والانعكاسات الأمنيّة

إنَّ الحضور المستمر للمهاجرين غير الشّرعيّين واستقرارهم فوق التراب الوطني يعتبر منبع تهديد للأمن ويخلف آثارا وانعكاسات سلبيّة على الاستقرار في

البلاد، بالنظر لارتباط وجودهم الدائم بشبكات الإجرام المنظم، التي تسعى من خلال نشاطها إلى جعلهم أدوات للجريمة المنظّمة بمختلف أشكالها (غالب، 2008) (الإرهاب، عصابات التهريب، المخدّرات والأسلحة، سرقة السيارات، تزوير الوثائق والمحرّرات، تزوير النقود وتبييض الأموال، النصب والاحتيال إلى جانب الدعارة...إلخ)، كما أنّ هذا التواجد المكثّف ساعد على تفاقم جرائم الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات، ما ولّد إحساساً باللاأمن لدى السكان المحليين وجعلهم ينظرون بعين غير راضيّة لأداء وعمل السلطـات المحليّة المدنيّة، العسكريّة والقضائيّة (نصير، 2021).

إلى جانب هذا، لوحظ تنامي للصراعات القبليّة، العقائديّة والطائفيّة بين مختلف الجنسيات الإفريقيّة المتواجدة بكثرة في بعض المناطق من الوطن كتمنراست ومغنية، أين تحدث من الحين إلى الآخر، مناوشات ومشادات بين المهاجرين في الأحياء القصديريّة التي يقطنون بها، الشيء الذي ينجر عنه إخلال كبير بالنظام والسكينة العموميين (غالب، 2008، صفحة 33).

من خلال ما تقدم ذكره نلاحظ أن المهاجرين غير الشّرعيّين يدخلون في بادئ الأمر إلى التراب الوطني، لأسباب مختلفة مست بلدانهم، لكن مع مرور الوقت يتم استعمالهم من طرف المواطنين الجزائريين في ميادين عدة مثل: الزراعة، البناء والصناعة التقليديّة وسرعان ما يتحول استغلالهم لأداء نشاطات إجراميّة، على أساس عدم تورط المحليين بصفة مباشرة في ارتكاب هذه الجرائم من ناحيّة، ومن ناحيّة أخرى فإنّ للمهاجرين غير الشّرعيّين، القادمين من الدول المتاخمة للجزائر معرفة كبيرة بالأرض وبصفة خاصة أقصى الجنوب الجزائري مثل: تمنراست، إليزي وأدرار.

زيادة على ذلك فقد تمّ معاينة تواطؤ بين شبكات الإرهاب وشبكات التهريب العاملة في نقل الأشخاص ومختلف السلع الاستهلاكيّة إلى جانب الممنوعات من مخدّرات إلى غيره من المهلوسات، ويتمثل هذا التواطؤ في العلاقة الكامنة بين الإرهـابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشّرعيّين حيث أثبتت التحقيقات المختلفة بأنّ هناك علاقة مصلحة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من قسط من أرباح المهربين (دكاك، 2008، صفحة 80).

يعد المهاجر غير الشرعي فريسة سهلة للاستغلال سواءا كان في عمل مشروع (تأجيره دون إعطائه حقه في مقابل العمل المبذول) أو غير مشروع، حيث يتم ابتزازه والزج به في أعمال إجراميّة سواءا كان في دولة العبور أو دولة المهجر نتيجة إقامته غير الشّرعيّة. وإمكانيّة استغلاله من طرف أجهزة أمن الدول بإفشائهم لأسرار دولة

المهجر نتيجة عدم انتمائهم لهاته الأخيرة ورغبتهم في الانتقام نتيجة استغلالهم في العمل على أراضيها.

ساعدت الجريمة المنظّمة على ظهور نمط جديد من الجريمة متميز من حيث "النوع، الأسلوب، كيفيّة الاقتراف"، حيث انتشرت في الآونة الأخيرة جرائم "السياحة الجنسيّة" عبر شبكة الانترنت، أين يتم عرض مواصفات النساء والأطفال ويتم بيعهم لمن يدفع أكثر، إذ يعد الكيان الصهيوني نموذجاً لذلك، فهو تستقبل أعداد ضخمة من دول أوكرانيا وروسيا وجنوب إفريقيا للعمل في هذا المجال (مصطفى عبد العزيز، 2007، صفحة 180).

تؤثر الانعكاسات الأمنيّة على حق الإنسان في أبسط حقوقه "الحريّة الشخصيّة" إذ تتعمد العصابات المنظّمة استغلال الظروف الشخصيّة للمهاجر "ضغوط الحياة، بطالة، قهـر واضطهاد"، وتنتهز الفرصة لإغرائهم بالعمل معها فتسيء استخدامهم وتتاجر بأجسادهم (مهند صلاح، 2002، صفحة 32) وتدفعهم لترويج منتجاتها "مخدّرات، أسلحة، دعارة، بغاء...إلخ"، ويؤكد ذلك تقرير الأمّم المتّحدة الذي يشير إلى انتهاك تلك العصابات لحقوق الإنسان جراء إقدامها في الكثير من الأحيان على المتاجرة في الأعضاء البشريّة لهؤلاء المهاجرين أو تقوم بخطف الأطفال بغيّة قتلهم والحصول على أعضائهم ووضعها في أجساد الأثرياء.

2. الآثار والانعكاسات الاقتصاديّة

من الناحيّة الاقتصاديّة، تتأثر كل من البلد الأصلي للمهاجر وبلد المهجر، حيث تتأثر موازين المدفوعات في كليهما نتيجة تلك الهجرة (فرجاني، 2006، صفحة 58) الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشّرعيّين، المتواجدين في المناطق الحدوديّة الجنوبيّة والشماليّة والمدن الكبرى، تؤدي إلى إحداث اضطرابات وإخلالات خطيرة في مجال التنميّة الاقتصاديّة، ينجر عنها مجموعة من الآثار السلبيّة التي نذكر منها على سبيل المثال (مهند صلاح، 2002، صفحة 60):

- مزاحمة المهاجرين غير الشّرعيّين لليد العاملة المحليّة، خاصة في القطاع الخاص الذي يلجأ في أغلب الأحيان إلى تفضيل الكتلة الهائلة من اليّد العاملة الرخيصة التي تغذي سوق العمل غير الشرعي، الأمر الذي أدى إلى خلق وضعيّة اقتصاديّة حرجة وصعبة للعمال المحليين الذين دفعوا إلى طوابير البطالة المزمنة، وما تخلفه هاته الأخيرة من ارتفاع في معدلات السرقة والنهب والعنف... الخ؛
- زيادة الطلب على المواد الغذائيّة وما يليه من ارتفاع في أسعارها في مقابل انخفاض القدرة الشرائيّة للسكان المحليين وتدني الأجور؛
- تعبئة رد الفعل الوطني ضد السلطات المحليّة، من أجل دفعها إلى اتخاذ إجراءات تحول دون منافسة المواطنين على مواردهم؛

- خلق الوجود المكثف لأعداد كبيرة من المهاجرين المتواجدين في الولايات الحدوديّة المستهدفة، اختلالاً في تطبيق البرامج الاقتصاديّة المحليّة، ما أدى إلى حرمان السكان المحليين من الاستفادة منها.

3. الآثار والانعكاسات الاجتماعيّة

صعوبة العبور إلى أوربا، أدى بالعديد من المهاجرين غير الشّرعيّين إلى الاستقرار لمدة طويلة أو بصفة نهائيّة وبطريقة غير شرعيّة في التراب الوطني، كما نتجت عن هذه الهجرة غير الشّرعيّة انعكاسات على المستوى الاجتماعي، تجلت في (مناد، 2004، الصفحات 98-101):

- تغيير الخريطة السكانيّة، خاصة في ولايات الجنوب مهدّدة مواطني المنطقة؛
- اختلاف وتعدد الجنسيات لأكثر من 40 جنسيّة في مناطق معينة مثل: تمنراست، إليزي ومغنيّة، نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الدعارة، والمساس بقيم أخلاق المجتمع المحلي؛
- انتشار ظواهر التشرد والتسول والبناءات القصديريّة الفوضويّة، خاصة بالمهاجرين غير الشّرعيّين في مختلف المناطق؛
- انتشار الفساد من رواج استهلاك المخدّرات والمتاجرة بها إلى التزوير بمختلف أشكاله؛
- تفشي ظاهرة الرشوة في محاولة من المهاجرين غير الشّرعيّين للحصول على الوثائق الإداريّة اللازمة للبقاء في الجزائر؛
- ظهور أقليات ذات معتقدات دينيّة "مسيحيّة" تعمل في الخفاء لنشر الديانة المسيحيّة وخاصة في الجنوب الكبير؛
- انتشار أعمال الشعوذة خاصة في أواسط النساء من طرف المهاجرين غير الشّرعيّين الأفارقة؛
- عجز الدّولة عن تأمين الخدمات الاجتماعيّة للمواطنين الأصليين والمهاجرين ما يتسبب في تدهور المستوى السلوكي للأفراد وما ينجم عن ذلك من جرائم ماسة بالأخلاق (تسول، الفسق ودعارة ...).

وباعتبار أنّ الهجرة غير الشّرعيّة هي جريمة منظمة، فإنّها تؤثر على النسيج الاجتماعي للمجتمع، ما يحفز على تفشي ثقافة "اللاشرعيّة" والخروج عن القانون (صدقي، 2009، صفحة 13)، حيث لا يشعر المجرم بأنّه شخص فاسد، ما يخول له مخالفة كل ما هو شرعي، كأن يقدم على عرض الرشوة في سبيل تخطي العقبات والتصدي لها (الشوا، 2008، صفحة 119)، وذلك ما أكده تقرير الأمم المتحدة الذي أشار إلى أن أموال عصابات الجريمة المنظّمة وتجارتها من مخدّرات وسلاح وبشر

تتجه نحو إضعاف الشباب ما يترتب عنه انحطاط وانهيار القدرة الإنتاجيّة والاقتصاديّة وما يتبع كل ذلك من تفكك اجتماعي (الشوا، 2008، صفحة 121).

4. الآثار والانعكاسات الصحيّة

يساهم المهاجرون غير الشّرعيّون في نقل عدة أمراض، يجلبونها معهم من مواطنهم الأصليّة حيث يأتي على رأسها مرض "السيدا" وأدل على هذا من ولايّة تمنراست التي تعتبر البوابة الأولى لتسرب المهاجرين، فمن المعروف أنها تحتل المرتبة الأولى في عدد المصابين بهذا الداء الخبيث، علما أنّ خُمُسُ (⅕) أفراد دول إفريقيا الوسطى من حاملي هذا الوباء، إضافة إلى وباء "كورونا المتحور"، وأمراض الفقر المعديّة الأخرى كالأمراض المتنقلة عن طريق المياه، الأمراض الجلديّة وغيرها (صدقي، 2009، الصفحات 26-28).

زيادةً على أن تهريب المواشي الإفريقيّة الأصول "*Sidahou*" التي لا تخضع للفحص والرقابة البيطريّة تهدد بصحة المواطنين الجزائريين نظراً لأثمانها الزهيدة وهذا ما يؤدي إلى (صدقي، 2009، صفحة 51):

- اختلال الخريطة الصحيّة الوطنيّة؛
- التوزيع غير المنتظم للأدويّة؛
- احتمال ظهور أمراض وأوبئة جديدة ناتجة عن الاختلاط؛
- تضاعف المصاريف المتعلقة بالحمايّة، الوقايّة والعلاج؛
- تضارب وعدم واقعيّة جميع المخططات والتوقعات.

المحور الثاني: علاقة الهجرة غير الشّرعيّة بالجريمة وسياسة الدّولة للحد منها

لقد تطورت الجريمة المنظّمة مع تطور وتعدد أشكال وأنماط الحياة الاجتماعيّة وبروز علاقة اقتصاديّة معقدّة ومتشابكة أخذت أبعادا تجاوزت الحدود المتعارف عليها لكل دولة، وإنّ تصاعد الجريمة وارتباطها بالإرهاب أضحى أمرا مقلقا، خاصة من نوع أفعال الجريمة وبشاعتها، في وقت أصبحت تمثل عنفا موجها إلى الذات عند تفجيرها، وكذلك هي عنف موجه إلى الآخر، حيث تابع الرأي العام على امتداد السنوات الأخيرة جرائم القتل العمدي مع تشويه الجثث وتقطيعها بالإضافة الجرائم الالكترونيّة المرتبطة بالجريمة المنظّمة (مهند صلاح، 2002، صفحة 45).

كما ظهر نوع آخر من الجريمة المنظّمة، أبطالها أجانب اقترفوا أفعالا إجراميّة داخل التراب الوطنيّ، وغالباً ما تكون جرائم مرتبطة بتهريب المخدّرات والجنس...إلخ.

أولاً: علاقة الهجرة غير الشّرعيّة بالجريمة

نتعرض من خلال هذه الجزئية إلى علاقة الهجرة غير الشّرعيّة بالإرهاب والجريمة المنظّمة، علاقة الهجرة غير الشّرعيّة بتبييض الأموال وتجارة المخدّرات،

وأخيرا إلى علاقة الهجرة غير الشّرعيّة بجريمة تهريب البشر والمتاجرة بهم، وذلك على النحو التالي:

1. علاقة الهجرة غير الشّرعيّة بالإرهاب والجريمة المنظّمة

من الجرائم المصنفة ضمن الجريمة المنظّمة والتي بدأت تبرز على السطح، جرائم السطو على المؤسسات الماليّة والتجاريّة، التي تعتبر نقاطاً لتجميع مبالغ ماليّة مهمة، إلى جانب تهريب البنزين، وتهريب المخدّرات وغسل الأموال، وكذلك جرائم النصب والاحتيال المرتبطة بأطراف خارجيّة (غالب، 2008، صفحة 40).

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركين في الجريمة المنظّمة غالباً ما ينحدرون من أوساط الجريمة العاديّة، التي يرجع الباحثون أسبابها إلى الفقر والإقصاء، والانكسار النفسيّ والفراغ والبطالة.

كما أنّه غالباً ما يتطلب نشاط الجريمة المنظّمة العنف والتهديد، لذلك ترتكز الجريمة المنظّمة على المتعاملين في فضاءات وأنشطة غير قانونيّة وهم الذين لا يمكنهم اللجوء إلى السلطات الأمنيّة لحمايّة أنفسهم.

والأسئلة على ذلك عديدة، فقد تجاوزت أرباح مهربي السجائر في الجنوب سنويا 50 مليون أورو أي ما يعادل 500 مليار سنتيم، كما أنّ حجم رقم الأعمال التقريبيّ لنشاط تهريب السجائر غير الشرعيّ يقدر بأكثر من 100 مليون أورو، حيث أنّ أكثر من نصفها يعتبر أرباحاً (مناد، 2004، صفحة 107).

دون الأخذ بعين الاعتبار الأرباح الأخرى التي تحصل عليها عصابات التهريب جراء نقل شحنات من المخدّرات التي تتعدى هذا الرقم بكثير ويحاول المهربون حالياً تحويل نشاطاتهم إلى مجالات أخرى مثل تهريب السلاح والمخدّرات وغيرها من النشاطات.

فبدأت ظاهرة تبييض الأموال تبرز حالياً بدرجة أقوى من السّابق، ولقد تزايدت بفعل اتساع أنشطة الجريمة المنظّمة التي صاحبها في ذات الوقت استخدام أساليب أكثر كفاءة في عمليّة الإخفاء والتستر حيث تحتاج عمليّة التبييض حالياً إلى مهارات خاصة باستعمال عدّة أساليب للنجاح في الحصول على مستندات ووثائق رسميّة لتبيان ملكيّة الأموال وحيازتها قانوناً، وهنا يلجأ إلى إخراجها من البلد الأصليّ مستخدمين بهويات مزورة وطرق غير شرعيّة (دكاك، 2008، صفحة 83).

يعتبر التزوير من الجرائم المنظّمة العابرة للأوطان وهي آفة اجتماعيّة واقتصاديّة وأخلاقيّة، عرفتها المجتمعات المعاصرة نتيجة لعدة عوامل معروفة؛ كما أنّ خطرها ينعكس على اقتصاديات الدول ويرتبط خطر آفة التزوير بتنظيمات إجراميّة مهيكلــة ومعقدة ذات انتشار عالميّ ومرتبط بأنواع أخرى من الإجرام كالسرقة، الإرهاب، تهريب الأسلحة، والمخدّرات والهجرة غير الشّرعيّة التي لها

علاقة وطيدة بشبكات التزوير، كتزوير جوازات السفر والوثائق الإداريّة لصالح المهاجرين غير الشّرعيّين من أجل استخدامها لتغليط مصالح الأمن بالإضافة إلى تزوير العملات وترويجها لهم (غالب، 2008، صفحة 33).

هذا، وتعتبر جريمة تزوير النقود جريمة في حق اقتصاد الدول بشكل يدعو للقلق، ولعل أخطر عمليات تزوير وتزييف العملة التي يتم تصنيعها من طرف شبكات محترفة صنعت لنفسها ثروة طائلة وقد تضاعفت شبكات وعصابات التزوير بشكل ملفت للانتباه مما يستوجب دق ناقوس الخطر لمواجهة هذا النشاط الإجراميّ لما له من انعكاسات سلبيّة على الجانب الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ المتمثل في فقدان الثقة في أجهزة الدّولة (مصطفى عبد العزيز، 2007، صفحة 66).

وتكمن العلاقة بين المهاجرين غير الشّرعيّين وعصابات تزوير العملات بترويج العملة المزورة لهم ودون درايّة منهم وهذا بالاحتيال عليهم من طرف شبكات تهريب المهاجرين الذين لهم علاقة بشبكات التزوير العملات، خاصة للأفارقة السود الذين يلجؤون لهذه الشبكات من أجل الحصول على عملة البلد المقصود والوصول إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط (شرابي، 1999، صفحة 122).

إنّ ظاهرة تهريب الأسلحة والمتاجرة غير مشروعة بها تنامت بتزايد الطلب على اقتناءها وحيازتها لتوفير الأمن الفردي والجماعي والممتلكات، وتطورت بتطور الجريمة وأخذت أبعاد خطيرة بظهور ظاهرة الإرهاب من جهة ومع حاجة الإنسان لحمايّة ممتلكاتـــه وعدم إمكانيّة حصوله على السلاح بطرق شرعيّة من جهة أخرى. إنّ لجوء المواطنين للحصول على الأسلحة أدى إلى انتشار الظاهرة بسرعة كبيرة وبشكل واسع خاصة في المناطق التي لا يتوفر فيها الأمن والبعيدة من المراكز الأمنيّة، هذا أدى إلى تشجيع الشبكات المختصة في المتاجرة غير الشّرعيّة بالأسلحة والذخيرة وانتهاز المهاجرين غير الشّرعيّين كأسلوب من أساليبها لتمرير الأسلحة مقابل مبالغ ماليّة تؤمن لهم الوصول إلى البلدان (مصطفى عبد العزيز، 2007، صفحة 11).

كما أنّ حركة الهجرة غير الشّرعيّة جعلت حركة التهريب تتضاعف أكثر فأكثر، إذ أن الكثير من المهاجرين إستعملوا أو وظفوا من طرف شبكات التهريب المختصة في جميع الميادين مقابل مبالغ ماليّة معتبرة، ومن ثم تسهيل حركة عبورهم إلى البلدان الأوروبيّة خاصة بالنسبة للأفارقة السود القادمين من جنوب إفريقيا الذين يلجؤون مباشرة إلى شبكات التهريب من أجل وصولهم بطريقة خفيّة وبعيدة عن أعين المصالح الأمنيّة إلى دول العبور أو الساحل للقارة الإفريقيّة ثم بعدها إلى أوروبا وتحقيق متطلبات الحياة (مصطفى عبد العزيز، 2007، صفحة 95).

2. علاقة الهجرة غير الشّرعيّة بتبييض الأموال وتجارة المخدّرات

إن عمليّة غسل الأموال تستهدف إخفاء مصادر الكسب التي تم تحصيلها من خلال أنشطة غير مشروعة (المخدّرات، تجارة الأسلحة، التهريب...إلخ)، وقد تزايدت عمليّة تبييض الأموال بفعل تنامي الأموال المحصلة بطريقة غير شرعيّة كما سبق ذكره أو بواسطة أنشطة يجرمها القانون وبذلك تكون عمليّة غسيل الأموال في جوهرها سلسلة من عمليّة غش السلطات والإدارات المختلفة. ولا يقتصر غسيل الأموال على الثروات المحصل عليها من مصادر غير قانونيّة إذ تتسع عمليّة تبييض الأموال لتشمل أيضا الأموال المكتسبة بصورة قانونيّة، حيث يسعى البعض إلى إخفاء مصدر الأموال وإعادة تعريف طبيعتها لتجنب خضوعها لبعض النظم والإجراءات القانونيّة، مثل قوانين الرقابة على العملة الأجنبيّة أو الرسوم الجمركيّة أو الضرائب على الدخل أو أرباح الشركات التي يراد إخفائها عن السلطات الضريبيّة.

فحسب تقرير للأوروبول "*EUROPOL*"، عرفت الجريمة المنظّمة تطوراً ملحوظاً منذ منتصف سنة 2005 لاسيما تلك التي يتعلق ارتباطها بمجموعات أوروبيّة. وقد ركز الأنتربول "*INTERPOL*"، على الجريمة المنظّمة في مجال المخدّرات والهجرة السريّة، كما أكّد أنّ المجموعات المغربيّة مسئولة على 65% من عمليات ترويج الحشيش بأوروبا، وهو رقم ارتكز على معدل كميات المخدّرات التي تم حجزها، ويقر التقرير أنّ المجموعات المغربيّة المرتبطة بالجريمة المنظّمة آتيّة بالأساس من شبكة تهريب المخدّرات، لكّن كل مجموعة تنشط باستقلاليّة عن الأخرى، مع إمكانيّة الاشتراك من حين لآخر في عمليات كبرى. ويشير التقرير أيضاً أنّ منطقة غرب إفريقيا أصبحت معبراً هاماً لتهريب الكوكايين إلى أوروبا منذ 2005، كما تعتبر الجزائر منطقة عبور للمخدّرات نحو أوروبا (مصطفى عبد العزيز، 2007، صفحة 104).

هذا، ورغم التطورات الهائلة في مجالات الحياة، وبالرغم من درجة التطور التي وصل إليها الإنسان، إلا أنّه لم ينجو من ويلات كثيرة وآفات مختلفة آلت به إلى الضياع والدمار، وتُعد المخدّرات وباء العصر الجديد الذي تتخبط فيه الإنسانيّة، فلا التقدم التكنولوجيّ ولا التطور الصناعيّ والإعلاميّ ولا الجمعيات والتحالفات ولا الشرائع السماويّة والقوانين الوضعيّة الرادعة ولا حتى الجيوش المختصة، استطاعت أن تقضي على هذه الآفة، بل إنّ الإحصائيات تشير إلى تزايد انتشارها عبر العالم، فقد مست كل شرائح المجتمع ونجم عن ذلك بروز آفات وظواهر اجتماعيّة سلبيّة وخطيرة على الناحيّة الاقتصاديّة والأمنيّة. فقد ساهم وجود مناطق لزراعة المخدّرات ببعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وخاصة المغرب إلى انتشار ظاهرة المتاجرة بالمخدّرات من طرف عصابات منظمة لها صّلة بشبكات تهريب البشـر والهجرة غير الشّرعيّة، حيث يقومون بإغراء الشباب على المشاركة في تهريب المخدّرات بالأمـوال

وتحقيق رغبتهم في الوصول إلى الدول الأوروبيّة بعد تنفيذ عمليّة التهريب (فرجاني، 2006، صفحة 99).

كما أنّ الشبكات الإجراميّة تقوم بتهريب المخدّرات عبر عدة مسالك منتشرة على طول الشريط الحدوديّ الجزائريّ المغربيّ مستغلين في ذلك المهاجرين غير الشّرعيّين وبواسطـــة الحيوانات أو السيارات أو حتى على الأقدام، حيث تستقبلها شبكات إجراميّة متمركزة بالجزائر التي تعمل على نقل هذه السموم باتجاه تونس وليبيا لتأخذ مسارها باتجاه أوروبا مروراً بإيطاليا (مهند صلاح، 2002، صفحة 152).

3. علاقة الهجرة غير الشّرعيّة بجريمة تهريب البشر والمتاجرة بهم

نشأت ظاهرة تهريب البشر عقب الحرب العالميّة الثانيّة، ونشطت في الدول الفقيرة ذات النمو الديموغرافي المتنامي والتي ترتفع بها معدلات الفقر كغالبيّة الدول الإفريقيّة وبعض الدول الأسيويّة ودول أمريكا الجنوبيّة.

فتهريب البشر يكون إما بطريقة فرديّة أو منظمة، ففي الأولى يستخدم المهاجرون غير الشّرعيّون، قوارب التهريب مقابل دفع مبالغ ماليّة معينة أو الصعود والاختباء في السفن البحريّة والتجاريّة دون علم إدارتها وملاحيها سواء باستغلال غفلة حراسها أو بتسلقها بعد السباحة نحوها أثناء عمليات الشحن والتفريغ، ومن ثم يختفون داخل قوارب النجاة أو المخازن والمستودعات أو يتسللون من خلال النقاط البريّة التي تقل فيها مراكز مراقبة حراس الحدود (دكاك، 2008، صفحة 106).

أما جريمة تهريب البشر المنظم، فتتم من خلال عصابات منظمة مقابل مبالغ ماليّة عبر شبكات التهريب العالميّة التي يعمل فيها من لهم الخبـرة اللازمـة والمعرفـة بقوانين الهجـرة وتملك الجنسيّة وطرق الحصول على الإقامة، ومنهم من عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البريّ والبحريّ، حيث تستخدم عصابات التهريب، الممرات البريّة والبحريّة التي لا تخضع للتفتيش ولا الرقابة الحدوديّة مقابل مبالغ ماليّة ودون تقديم ضمانات أمنيّة وصحيّة خلال رحلة التهريب، والتي يتعرض فيها أحياناً المهاجرون غير الشّرعيّون للغرق بسبب الأعداد الكبيرة التي تفوق حمولة المراكب، ويستغل المهربون الفرصة لابتزاز المهاجرين غير الشّرعيّين واستغلال الظروف الاقتصاديّة التي يعانون منها (مهند صلاح، 2002، صفحة 98).

ولا شك أن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشّرعيّة وتهريب البشر والاتجار بهم، فغالبيّة المهاجرين غير الشّرعيّين يلجؤون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال والعيش بها مقابل مبالغ ماليّة، فتقوم عصابات تهريب البشر غالباً عن طريق البحر باستخدام القوارب ذات المولدات الكبيرة في الإبحار من مناطق معينة بسواحل البحار متجهين إلى المناطق التي يقصدونها، كما في حالة اتجاه الصوماليين والسودانيين والإثيوبيين والاريتريين إلى

الأراضي اليمنيّة، حيث يتم إنزالهم عند المراسي البعيدة عن المنافذ والنقاط المراد بلوغها (صدقي، 2009، صفحة 68).

وغالباً ما يقوم المهربون بمساومة المهاجرين بأسعار مرتفعة، وقد يساومونهم حول إنزالهم لأقرب موقع شريطة دفع مبالغ إضافيّة، ومن ثم يعرضون حياتهم للخطر نتيجة إمكانيّة تعرضهم للهلاك غرقاً، بالإضافة إلى أن بعضهم قد يسعى لتخفيف حمولة المركب بإلقاء بعض المهاجرين للتخلص من الوزن الزائد، فضلاً عن حدوث بعض المشكلات نتيجة قيام بعض المهربين بتخدير المهاجرين غير الشّرعيّين، ومن ثم استغلالهم في تجارة الأعضاء بتسليمهم لعصابات متخصصة تسلمهم هي الأخرى لمستشفيات متخصصة في القيام بهاته العمليات غير القانونيّة، فتستولي على أعضائهم وتزرعها لآخرين مقابل مبالغ ماليّة ضخمة، حيث تبلغ أرباح تجارة تهريب البشر إلى دول الاتحاد الأوروبيّ وحدها نحو خمسة مليارات دولار سنوياً (صدقي، 2009، صفحة 69).

كما يتعرض المهاجرون غير الشّرعيّون بطريقة غير قانونيّة إلى الاستغلال الجنسيّ أو الموت، مما يجعل جريمة تهريب البشر تهديداً كبيراً لحياة المهاجرين. ويستخدم مرتكبوا هذه الجرائم تقنيات معقدة لتحديد مواقع خفر السواحل ونقاط المراقبة لحراس الحدود.

ثانياً: السبل القانونية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

نستعرض من خلال هذا العنصر، الجهود الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذا الجهود على المستوى المحلي، وفيما يلي تفصيل ذلك.

1.الجهود الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

وتتمثل في:

أ. مساعي منظمة الأمم المتحدة

أكد الأمين العام للأمم المتحدة، موقف المنظمة من مسألة الهجرة في العديد من المحافل الدولية، على أنها واحدة من اكبر التحديات التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة على الرغم من مساهمة الأوروبيين في ازدياد موجات الهجرة لحاجتها إلى المهاجرين لرفع عدد السكان بها، نظرا لزيادة الأعمار في أوروبا مع قلة عدد إنجاب الأطفال، ومن ثم فهي مهددة بانخفاض عدد السكان بها وانتشار الشيخوخة، كذلك فقد أكد الأمين العام أن الهجرة غير الشرعية مشكلة حقيقية، يجب التعاون لوقفها وبخاصة في اتخاذ التدابير الصارمة ضد مهربي البشر والاتجار بهم ممن ينظمون أنفسهم في شكل شبكات إجرامية. وفي هذا الإطار اقترح الأمين العام للأمم المتحدة على الحكومات، أن تفكر في إبداء الرغبة في إنشاء منتدى دائم ذي طبيعة استشارية، بهدف مواصلة المناقشة وتبادل الخبرات على أن تكون الأمم المتحدة

هي المنبر، وأن يكون موظفوها على استعداد دائم لتزويد الدول الأعضاء بأية مساعدة قد تلزم لتنظيمه. وفي هذا المضمون، أنشأ صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسف) لمكافحة الاتجار بالأطفال (ويفي، 2021).

وفي أواخر سنة 2003، ومن أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة، وتقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة، وتضم هذه اللجنة 19 خبيرا في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم، وقد بدأت أعمالها في عام 2004 وكلفت بعدة مهام منها:

- السعي من أجل تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف الأخرى المهتمة بشؤون الهجرة؛
- تحليل أوجه النقص في مناهج معالجة الهجرة الحالية، والروابط بين الهجرة والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية الأخرى.

ب.بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر البحر والجو

أول ما جاء في ديباجة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر البحر والجو، المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03- 418 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003 والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير 2002، هو دولية جريمة تهريب المهاجرين بطبيعتها إذ لا تتم من دولة إلى أخرى، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها أن تكافحها مما يتطلب نهجا دوليا شاملا لمواجهة هذه الجريمة ودعامة هذا النهج، التعاون بين ثلاث دول لها مراكز قانونية مختلفة نص عليها البروتوكول: مركز دولة المنشأ ومركز دولة العبور ومركز دولة المقصد.

فالدولة المنشأ هي الدولة التي يتم منها خروج المهاجرين، تمهيدا لنقلهم إلى دولة أخرى، ودولة العبور هي الدولة التي يعبر المهرب أراضيها بالضحايا، وصولا إلى دولة ثالثة. أما دولة المقصد أو المهجر فهي الحلقة الأخيرة في رحلة التهريب، التي يتم فيها تسلل هؤلاء الضحايا داخل حدود دولة المهجر.

وهو ما يتطلب التعاون بين هذه الدول، لمكافحة تهريب المهاجرين والقبض على عصابات التهريب ومعاقبتهم وفقا للقوانين والأنظمة، واتخاذ كافة التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ذلك تكون أغراض البروتوكول قد نصت صراحة على أهداف يسعى إلى تحقيقها وهي:

- منع ومكافحة تهريب المهاجرين؛
- حماية حقوق المهاجرين المهربين ومساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية؛
- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.

جـ.اتفاقية شينجين SCHENGEN

يرجع الهدف من تحقيق هذه الاتفاقية إلى تنامي تحقيق حلم الوحدة الأوروبية وظهور الحاجة إلى إزالة و تنظيم حركة مرور السيارات والمواطنين بين الدول المتجاورة، وتوجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى بنظام شينجن المعلوماتي وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه والحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد، التي رفضت طلبهم بالسفر إليها وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر إلى دولة أخرى للسياحة ثم السفر منها إلى دولة المقصد (ختو، 2011).

د.بيان الرباط لسنة 2006

بتاريخ 13 جويلية 2006، طلبت نحو عشرين دولة افريقية وأوروبية، مساعدة المفوضية العليا للاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، وهذه القضية سببت القلق لدى المفوضية، حيث غالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرين في رحلات مختلفة، وقد اصدر بيان صادق عليه 57 وزيرا في العاصمة المغربية الرباط، تم الإتفاق من خلاله على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة، وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة (ختو، 2011، صفحة 210).

كما اقر بيان الرباط بالحاجة إلى توفير الحماية الدولية، تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة ودعا البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية، للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها في مواجهة مشكلة الهجرة غير المشروعة، وفي الوقت نفسه حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين وتطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص، وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية.

هـ.الاتفاقيات الثنائية بين الدول

تتم هذه الاتفاقات بين الدول التي تظهر فيها وتتعاظم مشاكل المهاجرين غير الشرعيين وتهدف هذه الاتفاقيات إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم، وهي ما تسمى بعملية إعادة التوطين وغالبا ما يصحب عملية الإعادة هذه بعض المزايا للدولة المصدرة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين أو لهم أنفسهم، ومن أمثلة هذه المزايا:

- إنشاء مراكز التدريب لإعادة تأهيل المهاجرين العائدين أو إعانات للعائدين أنفسهم؛

- إعانات اقتصادية سواء للدولة لتشغيل هؤلاء العائدين أو إعانات للعائدين أنفسهم؛
- تخصيص عدد من فرص العمل للهجرة النظامية للعمالة في هذه الدول.

هذا وقد قامت دول من الاتحاد الأوروبي بإبرام اتفاقات ثنائية مع دول الإفريقية في مجال تنظيم عملية الهجرة، وانتقال المواطنين فيما بينها وأيضا في مجال مكافحة الهجرة غي الشرعية وعلاج الآثار المترتبة عليها، ومنها إتفاقية الجزائر وإيطاليا، التي بموجبها تم ترحيل أكثر من نصف مليون جزائري مقيم بطريقة غير شرعية بإطاليا (ختو، 2011، صفحة 168).

2. الجهود الجزائر في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

الجزائر من بين الدول الإفريقية الّتي تعاني من هذه الظاهرة، بإعتبارها منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين الوافدين من الدولٍ الإفريقية، كما تعتبر منطقة انطلاق لهجرة الجزائريين غير الشرعية نحو أوروبا؛ وفي هذا الصدّد عملت الجزائر من خلال سياستها الجيواستراتيجية، التعامل مع مخاطر الهجرة غير الشرعية في شقيها الأمني وتكريسا لمبدأ إحترام حقوق الإنسان.

وفي إطار أحكام المعاهدات والمواثيق الدولية، المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وأبعادها الخطيرة، لإرتباطها بشبكات منظمة للجريمة، التي من شأنها تهديد امن واستقرار كل من دول المنشئ ودول الاستقرار، اتخذت الجزائر جملة من التدابير الأمنية والتشريعية، حيث في المجال الأمني، قامت بتطوير قدرات وإمكانيات الأجهزة الأمنية المنوط بها مكافحة هذه الظاهرة، وتعزيز المراقبة الشديدة على الحدود الوطنية، البرية، الجوية والبحرية؛ أما في المجال التشريعي، فقد جاء القانون 08-11 المؤرخ في 25 جويلية 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ليحدد شروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري وإقامتهم به وتنقلهم فيه، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية أو اتفاقات المعاملة بالمثل، وقد إستثنى القانون أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة بالجزائر والحائزين الصفة الدبلوماسية، في حالة تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، كما بينت المواد من 30 إلى 36 من القانون المذكور، جملة من التدابير تمثلت في الإبعاد والطرد في حق كل أجنبي يخالف قوانين الهجرة. وجاء الفصل الثامن من ذات القانون بالأحكام الجزائية المنحصرة بين الحبس والغرامة وذلك في المواد من 38 إلى 50.

الخاتمــة

إذا كانت الهجرة غير الشّرعيّة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، قد أخذت حيزاً كبيراً من اهتمامات الدول الأوروبيّة متمثلة في الإتحاد الأوروبيّ، فإنّ ذلك إن دلّ على شيء، فإنّما يدّل على ما تمثله هذه الظاهرة بالنسبة لتلك الدول من خطورة، ليس فقط على المستوى الاقتصاديّ والاجتماعي، بل على المستوى الأمني كذلك، وهذا

ما جعل الدول المستقبلة للمهاجرين إلى الإلحاح على ضرورة التصدي لظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة وهذا في سياق إستراتيجي استطاع أن يزج دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، على اعتبارها مناطق عبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط وعلى اعتبار أن استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط مرهون بقناعة جميع الدول المطلة عليه بما يكرس مسؤوليتها في الحفاظ عليه بالنظر إلى الأخطار التي من شأنها تهديده.

فالهجرة غير الشّرعيّة، تظل من أهم التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول في الشمال كما في الجنوب، لما لها من تأثيرات سلبيّة وخطيرة على استقرار هذه الدول وهذا ما يفسره في العديد من المرات بروز مستوطنات كاملة من المهاجرين غير الشّرعيّين في مناطق غير مراقبة بصفة جيدة، ما يجعلها مصدر تهديد حقيقي على المدى المتوسط والبعيد سواءا تعلق الأمر بالأمن والنظام العام أو الصحة أو الاقتصاد، زيادةً على استغلالهم من طرف عصابات الجريمة المنظّمة وما يترتب عن ذلك من آثار كارثية.

إنّ التكفل بالمهاجرين الذين يفضلون اللجوء إلى الجزائر لأسباب المعاملة في إطار القوانين وعدم التعدي عليهم أو إهانتهم وتقديمهم للعدالة ثم تطبيق أوامر هذه الأخيرة، يجعل من بلدنا يتحمل لوحده أعباء التكفل بهؤلاء وإطعامهم وعلاجهم وتنفيذ إجراءات تسليمهم أو طردهم، حيث تعتبر الجزائر المحطة الأولى للمهاجرين غير الشّرعيّين القادمين من دول جنوب القارة الإفريقيّة أو الآسيويّة من أجل الإلتحاق بأوروبا، إذ تشكل الجزائر نقطة العبور الرئيسيّة لعدد معتبر من هؤلاء المهاجرين، الذين تشكل عمليّة إعادتهم إلى بلدانهم ثقلاً كبيراً على ميزانيّة الدّولة. وعليه نلتمس التوصيات التالية:

- وضع سياسة أمنيّة واضحة المعالم تراعي كل الأبعاد للجنوب الجزائري، ذلك أنّ الهجرة غير الشّرعيّة لم تعد تعترف بالحدود، ومن شأن هذه السياسة تشخيص المخاطر ورسم الأهداف والبرامج على المدى القريب والمتوسط والبعيد مع ضبط الأولويات في مجال تنفيذ السياسة الأمنيّة بمراعاة المحددات الماليّة التي يتحكم فيها الوضع الاقتصادي للبلاد.
- تحديد آليات وأساليب جديدة للتعاون الأمني والعسكري بين دول الساحل في إطار اتفاقيات ومعاهدات ثنائيّة أو مشتركة.
- وضع إستراتيجيّة متكاملة على المستوى الأعلى للدولة للمناطق الحدوديّة وأمنه، والتكفل الفعلي بالمناطق الحدوديّة في مجال التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- إنشاء خلايا للتشاور والتحاليل لدراسة هذه المعضلة من جميع الجوانب وتزويد هذه الخلايا بالمعلومات اللازمة لتمكينها من تصحيح المنهجيّة بصفة مستمرة،

بمشاركة مختلف المصالح الأمنيّة المعنيّة بمكافحة الظاهرة مع تحسيس كل جهة بالمسؤوليّة المنوطة بها.

- تجهيز الوحدات الأمنيّة المزجاة بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة بوسائل عمل تتماشى والتكنولوجيات الحديثة، فيما يخص الرصد والاتصالات اللاسلكية، الرصد والتنقلات البريّة، الجويّة والبحريّة.
- ضرورة التعميق في التحقيقات أثناء توقيف المهاجرين غير الشرعيين، وذلك على مستوى الضبطية القضائية وخصوصاً على مستوى القضاء.
- العمل على إنشاء وحدات شبه عسكرية، وذلك بتجنيد مرشدين الذين عملوا سابقاً كمهربين، من أبناء المناطق الحدودية.
- الاعتماد على التكوين التخصصي والنوعي لجميع التشكيلات المقحمة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشّرعيّة.
- تفعيل دور المجتمع المدني، لما للجمعيات من دور هام في تأطير المجتمع من خلال حملات تحسيسية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشّرعيّة، وإحياء روح المواطنة في أوساطهم.
- إنشاء مركز وطني للتكفل بالشباب الجزائري المطرود من أوروبا من اجل إعادة إدماجهم في المجتمع المدني بشكل سليم.
- تفعيل دور المؤسسات الإعلامية، وتوعية الرأي العام بمخاطر الهجرة غير الشّرعيّة، من خلال الندوات والمؤتمرات وكافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- الاهتمام بتشجيع البحوث والدراسات العلمية التي تهدف دائما لتحديث المعلومات المتعلقة بكافة جوانب الهجرة بنوعيها (شرعية وغير شرعية) باعتبارها ظاهرة اجتماعية متكرّرة.

قائمة المراجع

النصوص التشريعية

- القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جويلية 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج.ر العدد 36، الصادرة في 02 جويلية 2008.
- المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير 2002، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000، ج.ر العدد 9 ، الصادرة في 10 فبراير 2002، ص 61، المستدرك في ج.ر العدد 71، الصادرة في 30 أكتوبر 2002.
- المرسوم الرئاسي رقم 03- 418 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، يتضمن التصديق، بتحفظ، على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000، ج.ر العدد 69، الصادرة في 12 نوفمبر 2003.

المؤلفات

- **إبراهيم حلمي** الغوري. **(2017). المصورات والأطالس. لبنان: دار الشرق العربي.**
- **أبلال عياد. (2002). الهجرة السريّة مقاربة سوسيولجيّة (الإصدار 1). المغرب: مطبعة أنفو.**
- **أحمد مهند صلاح. (2002). الحمايّة الجنائيّة للجسم البشري. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.**
- **سهيلة نيبوش. (2019). الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين في الجزائر. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.**
- **الشوا محمد سامي .(2008) .الجريمة المنظّمة وصداها على الأنظمة العقابيّة . القاهرة :دار النهضة العربية.**
- **صدقي عبد الرحيم .(2009) .الإجرام المنظم، جريمة القرن الحادي والعشرين، دراسة في مصر والبلاد العربيّة .القاهرة :دار الهاني للطباعة.**
- **عبد العزيز شرابي. (1999). برامج التصحيح الهيكلي وإشكاليّة التشغيل في البلدان المغاربيّة. بيروت: مركز الدراسات العربية.**

- فرجاني ,ن .(2006) .الهجرة إلى النفط .القاهرة :مركز دراسات الوحدة العربية.
- كمال صالح. (2005). ، التجربة الأردنيّة في قياس الهجرة الدوليّة. الأردن: دائرة الإحصاء العامة.
- محمد محمود السرياني. (2005). هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- مرسي مصطفى عبد العزيز. (2007). تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي. القاهرة: إدارة المغتربين جامعة الدول العربية.

المذكرات

- غالية بن زيوش. (2005). الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة. كلية الحقوق، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة.
- فايزة ختو. (2011). البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1999-2010 (مذكرة ماجستير). 25. كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- زهور مناد. (2004) ، مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربيّة رهانات وآفاق (مذكرة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدوليّة). كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة: الجزائر.

المقالات

- أمل حمدي دكاك. (2008). الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والأفريقية. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، صفحة 84.
- حامد ناصر. (2005). إشكاليات الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي. مجلة السياسة الدولية، صفحة 111.
- خلفة نصير. (2021). مخاطر الهجرة غير الشرعية بالساحل الإفريقي وتداعياتها السياسية الأمنية على الجزائر:الانعكاسات وآليات المكافحة. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد8، العدد 3، صفحة 472.
- خيرة ويفي. (2021). ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب، التداعيات وسبل المكافحة. مجلة المعيار، المجلد 25 العدد 59، الصفحات 228-230.
- هالة غالب. (2008). المواجهة الدوليّة لجرائم تهريب المجرمين. المجلة الجنائية القومية، المجلد 51 العدد الأول، صفحة 106.

مواقع الأنترنيت

- جوريو لويجي. (03 أفريل, 2014). الهجرة بسبب التغيّرات المناخية قضية تهم الدول الغنية أيضا، تاريخ الاسترداد 19 ماي 2022، من مُستجدّات ورُؤى سويسريّة بعشر لغات: *https://www.swissinfo.ch/ara*
- محي الدين حسين. (20 جويلية 2019). "مهاجرو المناخ".. هل الأسباب المناخية كافية لنيل حق اللجوء؟ تاريخ الاسترداد 19 ماي 2022، من مهاجر نيوز: *https://www.dw.com/ar*